

خروج جمهورية العراق من دائرة المتابعة  
بحسب تقرير مجموعة العمل المالي الدولية  
لمنطقة الشرق الأوسط (MENA FATF)



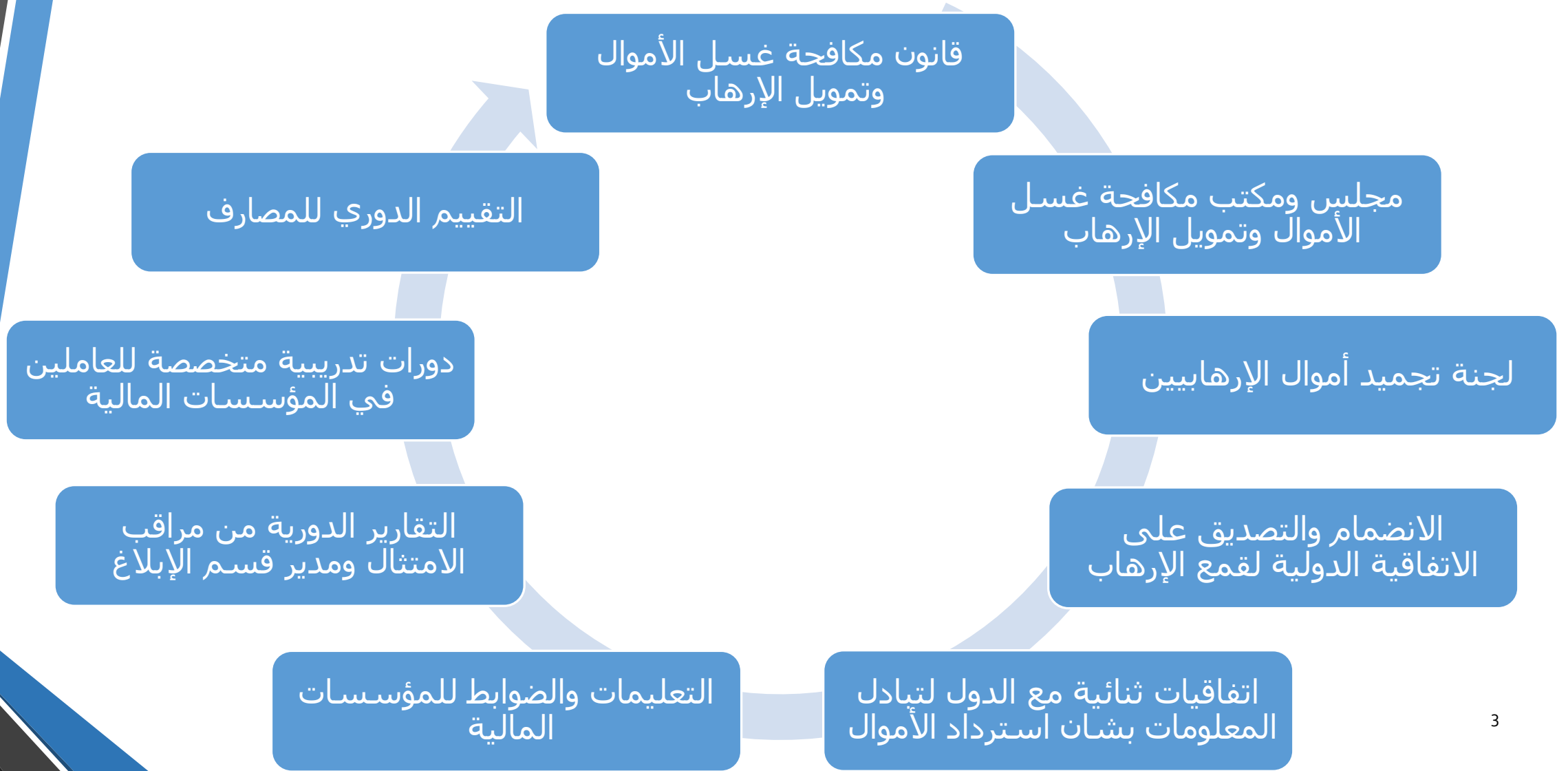
البنك المركزي العراقي  
CENTRAL BANK OF IRAQ

MENA FATF  
مينا فاتف  
GAFIMOAN

# البيان الصحفي

أعلنت مجموعة العمل المالي الدولية (FATF) رسمياً عن خروج العراق من منطقة المتابعة، وذلك لما حققه البنك المركزي العراقي ومكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من تقدم كبير في تحسين ومعالجة أوجه القصور، ولإستيفائه جميع التزاماته تجاه توصيات مجموعة العمل المالي ومعالجة متطلبات استراتيجية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي أعدّها البنك المركزي العراقي، فضلاً عن تشريع قانون مكافحة غسل الأموال رقم 39 لسنة 2015 وإصدار التعليمات والضوابط وتأسيس مجلس مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وكذلك لجنة تجميد أموال الإرهابيين، وبهذا لم يعد العراق يخضع لعملية الرصد والمتابعة من قبل مجموعة العمل المالي الدولية (FATF)

# إجراءات العراق لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب



2012  
• العراق ضمن  
قائمة الدول  
ذات المخاطر  
المرتفعة

2012  
• الانضمام  
والتصديق  
على  
الاتفاقية  
الدولية  
لقمع  
الإرهاب

2015  
• إصدار قانون  
مكافحة  
غسيل  
الأموال  
وتمويل  
الإرهاب رقم  
٣٩

2016  
• إصدار نظام  
لجنة تجميد  
أموال  
الإرهابيين

2017  
• إصدار  
التعليمات  
رقم (1)  
بشأن قواعد  
العناية  
الواجبة تجاه  
عملاء  
المؤسسات  
المالية

2018  
• خروج  
العراق  
من دائرة  
المتابعة

التعليمات

الضوابط

الدورات

التقييم

## القانون

- تشريع قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم 39 لعام 2015، الذي تم نشره في الجريدة الرسمية العدد (4387)

## التشكيلات

- إنشاء مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومنحه الاستقلالية الإدارية والمالية الكاملة، وصلاحيه تلقي وتحليل البلاغات وإحالتها إلى القضاء وفقاً للقانون رقم 39.
- تشكيل مجلس مكافحة غسل الأموال برئاسة محافظ البنك المركزي العراقي، وعضوية ممثلي الوزارات وجهات إنفاذ القانون ومجلس القضاء الأعلى.
- تشكيل لجنة تجميد أموال الإرهابيين في الأمانة العامة لمجلس الوزراء وفقاً للنظام رقم 6 لسنة 2016 بموجب قرارات مجلس الأمن رقم (1267) و(1373) برئاسة نائب محافظ البنك المركزي العراقي، وعضوية ممثلي الوزارات وجهات إنفاذ القانون ومجلس القضاء الأعلى

## الاتفاقيات

- الانضمام والتصديق على الاتفاقية الدولية لقمع الإرهاب بموجب قانون رقم (3) لسنة 2012.
- عقد اتفاقيات ثنائية مع الدول لتبادل المعلومات والمساعدة القانونية بشأن استرداد الأموال والأشخاص
- توقيع عقد مع صندوق النقد الدولي - القسم القانوني - لتقديم الدعم الفني فيما يخص تشريعات وإجراءات مكافحة غسل الأموال
- التعاقد مع شركة (KPMG) العالمية وتحديد معايير تتوافق وقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم 39 لسنة 2015 لغرض تصنيف المصارف بحسب الامتثال للقانون والاشتراك في نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية.

# التعليمات الصادرة من البنك المركزي العراقي للمؤسسات المالية

- ألزم البنك المركزي العراقي المصارف بوجود تصنيف العملاء على أساس مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تصنيف الزبائن على أساس المخاطر

- إصدار دليل الحوكمة للمؤسسات المالية لتنظيم عمل المصارف وفصل السلطات

دليل الحوكمة

- إلزام جميع المؤسسات المالية بإبلاغ مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب فوراً بأية عملية يشتبه في أنها تتضمن غسل أموال أو تمويل الإرهاب

سياسية الإبلاغ

- إصدار محافظ البنك المركزي العراقي التعليمات رقم (1) بشأن قواعد العناية الواجبة تجاه عملاء المؤسسات المالية.

قواعد العناية الواجبة

- تطبيق أحكام قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في إقليم كردستان
- إنشاء فرعين للبنك المركزي في إقليم كردستان بموجب الأمر الإداري المرقم بالعدد (3819) والمؤرخ في 2016

تطبيق القانون في كردستان

- إصدار إعمامات بمنع التعامل مع جميع المصارف والمؤسسات المحظورة دولياً:
- إيقاف التعامل بالدولار الأمريكي مع المصارف الإيرانية.
- حظر التعامل كوريا الشمالية

المصارف والمؤسسات المحظورة

- توجيه المصارف والمؤسسات المالية كافة بالأساليب والإجراءات المطلوبة اعتمادها للتحقق من مصادر أموال مقدمي طلبات شراء العملات الأجنبية

مصادر أموال شراء العملات الأجنبية

- مطالبة المصارف بإعداد وإصدار دليل عمل إرشادي مصدق عليه من مجالس إدارتها يتضمن مهام ومسؤوليات مراقبي الامتثال في مصارفهم

دليل العمل الإرشادي

# الضوابط الصادرة عن البنك المركزي العراقي لتنظيم عمل المؤسسات المالية

- التعاون وتبادل المعلومات بين البنك المركزي العراقي ومكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

التعاون مع  
المكتب

- إعداد دليل إجراءات تفتيش لموظفي البنك المركزي العراقي للاسترشاد به عند إجراء التفتيش على المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية.

دليل إجراءات  
التفتيش

- توجيه المصارف المجازة باقتناء أنظمة إلكترونية مصرفية خاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

اقتناء أنظمة  
إلكترونية

- إعداد ضوابط رقابية شاملة للمصارف والمؤسسات المالية مستنبطة من توصيات مجموعة العمل المالي (FATF)

الضوابط  
الرقابية

- إقامة دورات تدريبية متخصصة في المؤسسات المالية وبواقع (60) متدرباً في المحافظات (بغداد، أربيل، والبصرة، والسليمانية).

الدورات

- إعداد استمارة فتح حساب موحدة ومحددة (تضمن إدخال بند خاص بالعملاء ذوي المخاطر العالية مثل السياسيين والمواطنين الأميركيين)

استمارة فتح  
الحساب

- أصدر مجلس مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الضوابط رقم (1) لسنة 2017 المتعلقة بالتصريح عن الأموال عند إدخالها وإخراجها عبر الحدود العراقية.

التصريح عبر  
الحدود

- إصدار الدليل الإرشادي الخاص بتوعية المؤسسات المالية بشأن أهم مؤشرات المخاطر

توعية  
المؤسسات

## التقارير

- مطالبة مدير قسم الإبلاغ عن غسل الأموال في المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية بتقديم تقارير فصلية تتضمن بيان مدى امتثال تلك المؤسسات للقوانين والتعليمات الصادرة.
- الاطلاع على تقارير مراقب الامتثال وإبداء الرأي بالملحوظات المثبتة من قبلهم على عمل المصرف.
- إعداد تقارير دورية عن عمل قسم الإبلاغ وغسل الأموال وتمويل الإرهاب في المصارف من أجل الوقوف على المهمة الحقيقية لهذا القسم، فضلاً عن تدقيق إجراءات المصارف فيما يخص الموضوع أعلاه.
- تقديم البلاغات عن المعاملات المشبوهة المتعلقة بالإرهاب من قبل جميع المؤسسات المالية.
- يتم نشر جميع الإعامات والإرشادات الخاصة بمجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على الموقع الإلكتروني للبنك المركزي العراقي.

## التقييم الدوري

يتم إجراء اختبار لجميع مسؤولي الوحدات في المؤسسات المالية (الامتثال، والإبلاغ عن غسل الأموال، وإدارة المخاطر)، لمعرفة مدى كفاءتهم في أداء الأعمال المناطة بهم وبشكل فصلي.

متابعة التطورات الحاصلة في مجال مكافحة غسل الأموال من خلال الاطلاع على التقارير الدولية فيما يتعلق بهذا الجانب لغرض تعميم الفائدة والتعريف بما ينطبق على المؤسسات المالية العاملة في العراق.

تطوير اجراءات التفتيش ووسائل ومعايير متابعة التزام المؤسسات المالية بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفقاً لأحكام القانون رقم 39

إعداد خطة سنوية لإرسال لجان تفتيشية لزيارة المؤسسات المالية أثناء السنة وفي المحافظات كافة.



# تقرير مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وافريقيا (MENA FATF) – أيار ٢٠١٨

## التوصيات الاخرى

- مستوى العراق بشكل عام في التوصيات الأخرى يقابل درجة "ملتزم إلى حد كبير"

## التوصيات الرئيسية

- مستوى التزام العراق في مجمل التوصيات الرئيسية يُصنّف بدرجة "ملتزم إلى حد كبير"
- التوصية ٣ : المصادرة والتدابير المؤقتة
- التوصية ٢٢: التنظيم والرقابة والمتابعة
- التوصية ٢٦: وحدة المتابعة المالية
- التوصية ٣٥: الاتفاقيات
- التوصية ٣٦ : المساعدة القانونية المتبادلة
- التوصية ٤٠: أشكال أخرى للتعاون الدولي
- التوصية الخاصة ١: تطبيق أدوات الأمم المتحدة
- التوصية الخاصة ٢: تجميد أموال الإرهابيين ومصادرتها
- التوصية الخاصة ٥: التعاون الدولي

## التوصيات الأساسية

- مستوى التزام العراق في التوصيات الأساسية يُصنّف بدرجة "ملتزم إلى حد كبير"
- التوصية ١: جريمة تمويل الإرهاب
- التوصية ٥ : العناية الواجبة في التحقق من هوية العملاء
- التوصية ١٠ : الاحتفاظ بالسجلات
- التوصية ١٢ والخاصة ٤
- التوصية الخاصة ٢: تجريم تمويل الإرهاب

# تقرير مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا (MENA FATF) – أيار ٢٠١٨

## الفعالية:

- (الزيارات الميدانية للبنوك, شركات التأمين, شركات الصرافة, شركات التمويل, قطاع الأوراق المالية)

إنَّ العراق اتخذ  
عدداً من الخطوات  
الرامية إلى  
تحسين وتفعيل  
مستوى الرقابة  
على المؤسسات  
المالية

فيما يتعلق بالفعالية,  
أفادت السلطات بصدور:

- ٤٣٥ قرار إدانة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب في عام ٢٠١٧
- تم تجميد أموال ٣٧٠ شخصاً وشركة
- بلغت قيمة الأموال والممتلكات المجمدة والمصادرة ٥٠ مليون دولار + ٢٥٢ مليون يورو
- 56 طلباً للمساعدة القانونية المتبادلة بشأن استرداد الأموال من الدول
- 132 طلب استرداد المجرمين المحكومين
- تم سحب رخصة مصرف واحد و٣١ شركة
- عدد البلاغات ٨٢ بلاغاً (٢٠١٦) و١٤٠ بلاغاً (٢٠١٧)

# النتائج

بما أنّ مستوى التزام العراق بالتوصيات الأساسية يقابل درجة التزام "ملتزم إلى حد كبير" في الأقل، ومستوى الالتزام بالتوصيات الرئيسية يقابل درجة التزام "ملتزم إلى حد كبير" في الأقل، تمّت الموافقة على خروج العراق من قائمة الدول ذات المخاطر المرتفعة والخروج من منطقة المتابعة إلى التحديث كل عامين.

تحديد مجموعة العمل المالي الدولية (FATF) عام 2021 لتقييم مدى فعالية الأنظمة والقوانين لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في جمهورية العراق